

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

رائد يوسف الغامدي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

الفهرس

2	المقدمة
2	أهمية أخلاقيات البحث العلمي
3	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي
4	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي
5	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث
6	التطبيق العملي على موضوع بحث في مجال الإدارة
6	اختيار الموضوع ومراجعة الدراسات السابقة
7	تصميم أداة البحث
7	الموافقة المستنيرة للمشاركين
7	جمع البيانات وحماية المشاركين
8	تحليل البيانات بموضوعية
8	كتابة النتائج وتوثيق المصادر
8	التعامل مع المخاطر الأخلاقية في البحث
9	الخاتمة
11	المراجع والمصادر

المقدمة

يمثل البحث العلمي أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها المجتمعات المعاصرة في إنتاج المعرفة، وفهم الظواهر، ومعالجة المشكلات الإنسانية والاجتماعية والإدارية والطبية والتقنية، ولا تقتصر قيمة البحث العلمي على جمع المعلومات أو عرض النتائج، بل ترتبط أساساً بمدى التزام الباحث بالمنهجية العلمية السليمة والقيم الأخلاقية التي تضبط جميع مراحل البحث، ابتداءً من اختيار الموضوع، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بكتابة النتائج ونشرها، فالبحث الذي يفتقد إلى الضوابط الأخلاقية قد يبدو منظماً في شكله، لكنه يفقد جوهره العلمي؛ لأن المصادقية لا تتحقق بمجرد استخدام الأدوات البحثية، بل تتحقق عندما يكون الباحث صادقاً، نزيهاً، موضوعياً، ومحترماً لحقوق المشاركين وحقوق الملكية الفكرية للآخرين.

وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في ظل التوسع الكبير في التعليم العالي، وتزايد أعداد الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وسهولة الوصول إلى المصادر الرقمية عبر الإنترنت، فقد أصبح نقل النصوص والأفكار والبيانات أكثر سهولة، مما أدى إلى بروز قضايا أخلاقية متعددة مثل الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، وضعف التوثيق، والتلاعب بالنتائج، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح، وتشير الدراسات إلى أن الأمانة العلمية تعد ركيزة أساسية في حماية الجهود الفكرية من الضياع أو السرقة، كما أنها تسهم في ترسيخ الثقة بين الباحثين والمجتمع العلمي (بناني، 2020)، كما أن انتشار مصادر المعلومات الرقمية وسهولة النقل والاقتباس جعلتا الحاجة أكبر إلى تفعيل آليات الحماية الأخلاقية والتقنية والقانونية من السرقات العلمية (بوعدة وزغينة، 2024).

وتقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ التي تشكل أساس الممارسة البحثية المسؤولة، ومن أبرزها الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، وهذه المبادئ لا تعد قواعد شكلية تضاف إلى البحث، بل هي شروط لازمة لضمان جودة النتائج ومشروعيتها، فالنزاهة البحثية تعني الالتزام بالصدق والشفافية واحترام المعايير الأخلاقية في تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها ونشرها (Zhaksylyk et al., 2023)، كما أن البحوث التي تتعامل مع المشاركين تتطلب عناية خاصة بحماية خصوصيتهم وكرامتهم وحقوقهم في الاختيار الحر، وهو ما تؤكد عليه مبادئ الموافقة المستنيرة ولجان أخلاقيات البحث (Lee, 2022).

وبناءً على ذلك، يهدف هذا التقرير إلى تناول أخلاقيات البحث العلمي من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية، مع تحليل أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث، وبيان دور القواعد واللوائح المنظمة في ضبط السلوك البحثي، كما يركز التقرير على التطبيق العملي لهذه المبادئ في موضوع البحث، بما يوضح كيفية جمع البيانات بطريقة مسؤولة، وحماية سرية المشاركين، وتجنب الانتحال والتحيز وتضارب المصالح، وصولاً إلى بحث علمي أكثر مصداقية ونزاهة.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تظهر أهمية أخلاقيات البحث العلمي في كونها الشرط الذي يمنح المعرفة العلمية ثقة المجتمع العلمي والجمهور، فالبحث العلمي لا ينتج في فراغ، بل يؤثر في قرارات أكاديمية ومهنية واجتماعية، وقد تبنى عليه توصيات وسياسات أو أحكام تتعلق بالأفراد والمؤسسات، لذلك فإن أي خلل أخلاقي في البحث، كالتلاعب بالبيانات أو إخفاء النتائج غير الملائمة أو اقتباس أفكار الآخرين بلا توثيق، لا يضر بالباحث وحده، بل يضعف الثقة في المؤسسة الأكاديمية وفي قيمة البحث العلمي عموماً، وتشير صميلي إلى أن تزايد النشر والوصول المفتوح إلى المعلومات في عصر الرقمنة سهل نقل المعلومات وتداولها، لكنه في الوقت نفسه زاد الحاجة إلى قواعد أخلاقية تضبط التأليف والنشر والترجمة وتحمي البحث من المراوغة والتسرع والتمويه على حساب الجودة والنزاهة (صميلي، 2024).

كما ترتبط أخلاقيات البحث بحماية حقوق المشاركين في الدراسات الميدانية، فحين يجمع الباحث بيانات من أفراد، سواء عبر استبانة أو مقابلة أو ملاحظة، فإنه يتعامل مع معلومات قد تكون شخصية أو مهنية أو نفسية أو اجتماعية، وبذلك لا يجوز النظر إلى المشارك على أنه مجرد مصدر للبيانات، بل يجب احترام حقه في المعرفة والاختيار والانسحاب والحفاظ على خصوصيته، ويؤكد لي أن الأبحاث التي تتضمن مشاركين بشريين ينبغي أن تستند إلى معايير أخلاقية تحترم المشاركين وتحمي صحتهم وحقوقهم وكرامتهم وسرية معلوماتهم، وأن سلامة المشاركين ومصالحهم لا يجوز أن تكون أقل أهمية من أهداف الدراسة (Lee، 2022)، وهذا المعنى لا يقتصر على البحوث الطبية، بل يمتد إلى البحوث الإدارية والاجتماعية والإنسانية، لأن جميعها قد تمس معلومات الأفراد أو اتجاهاتهم أو تقييمهم لمؤسساتهم.

وتتضح أهمية الأخلاقيات كذلك في حماية الملكية الفكرية، فالأمانة العلمية، كما تبين بناني، تقوم على احترام جهود الآخرين ونسبة الآراء إلى أصحابها والتحقق من صحة النقل، وهي بذلك تحمي الإبداع العلمي من السرقة أو التشويه أو النسبة الكاذبة (بناني، 2020)، فالمعرفة العلمية تراكمية بطبيعتها، ولا يمكن للباحث أن يكتب دون الرجوع إلى أدبيات سابقة، لكن الرجوع المشروع يختلف عن الاستيلاء غير المشروع، فالإقتباس الصحيح يثبت أن الباحث واع بموقع دراسته داخل الحقل العلمي، أما الانتحال فيوهم القارئ بأصالة غير حقيقية، ويهدر حقوق المؤلفين، ويمثل اعتداء على سمعة الجامعة أو الجهة البحثية.

وتسهم الأخلاقيات أيضا في رفع جودة البحث، لأنها تلزم الباحث بالدقة والمنهجية وعدم انتقاء النتائج على نحو يخدم رأيه السابق، فالنزاهة لا تعني الصدق في التوثيق فقط، بل تعني التزام الباحث بإظهار النتائج كما هي، حتى لو لم توافق توقعاته أو فرضياته، ويشير زاكسيليك وزملاؤه إلى أن ممارسات مثل إخفاء بعض النتائج أو إبراز النتائج المثيرة فقط تعد من الممارسات البحثية المشكوك فيها، لأنها تخل بموثوقية العملية البحثية ونتائجها (Zhaksylyk et al., 2023)، ومن هنا يكون الالتزام الأخلاقي شرطا للموضوعية، لأن الباحث لا يبحث عن نتيجة مرغوبة، بل عن نتيجة صحيحة يمكن مساءلتها والتحقق منها.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

يمثل مبدأ الأمانة العلمية الأساس الأول في أخلاقيات البحث العلمي، ويقصد به أن يكون الباحث صادقا في عرض أفكاره وبياناته، وأن ينسب كل معلومة أو رأي أو نص إلى مصدره الأصلي، وأن يميز بوضوح بين ما توصل إليه بنفسه وما استفاده من غيره، وتوضح بناني أن الأمانة العلمية تدل على أصالة البحث وجودته، وتمكن القارئ من الرجوع إلى الأصل، كما تفرض على الباحث رد كل شيء إلى مصدره والصدق في جميع مراحل البحث (بناني، 2020)، ومثال ذلك أن يقرأ الطالب دراسة عن الانتحال العلمي، ثم يعيد صياغة فكرتها بكلماته مع الإشارة إلى صاحبها وسنة النشر، لا أن ينسخ الفقرة أو ينسبها إلى نفسه، وتظهر الأمانة أيضا عند عرض النتائج، فلا يحذف الباحث إجابات لا تناسب فرضيته، ولا يضيف استجابات لم تجمع فعليا.

أما النزاهة فتعني التزام الباحث بالصدق والشفافية والمسؤولية العلمية في كل مراحل البحث، وهي أوسع من مجرد عدم السرقة؛ لأنها تشمل وضوح إجراءات الدراسة، وإعلان حدودها، والإفصاح عن مصادر التمويل أو أي علاقة قد تؤثر في النتائج، وقد ربطت صميلي النزاهة الأكاديمية بمعايير تقييم جودة البحث، من خلال السلامة المنهجية والمعايير الأخلاقية والمسؤولية العلمية (صميلي، 2024)، ومثال ذلك أن يذكر الباحث في بحثه أن العينة كانت محدودة أو أن الاستجابات جمعت من مؤسسة واحدة فقط، بدلا من تقديم النتائج وكأنها قابلة للتعميم على جميع المؤسسات، فالنزاهة تفرض على الباحث ألا يبالغ في قيمة نتائجه، وألا يخفي نقاط الضعف التي قد تساعد قارئ البحث على فهمه في حدوده الصحيحة.

وتعد الموضوعية مبدأ ضروريا لأنها تمنع الباحث من تحويل البحث إلى دفاع عن رأي مسبق، فالباحث الموضوعي يختار أدوات مناسبة، ويحلل البيانات كما وردت، ويناقش النتائج في ضوء الأدلة لا في ضوء الرغبة الشخصية، الموضوعية لا تعني أن الباحث

بلا خلفية فكرية أو توقعات، بل تعني قدرته على ضبط تأثير هذه الخلفية وعدم السماح لها بتوجيه البيانات، وقد بينت دراسة ماكننتوش وهودسن فيثال أن تضارب المصالح والعلاقات غير المعلنة بين المحررين والمراجعين والمؤلفين يمكن أن يضعف موضوعية التحكيم العلمي، لأن غياب الشفافية قد يسمح بمرور أبحاث منحازة عبر قنوات نشر موثوقة (McIntosh & Hudson Vitale، 2023)، ومثال ذلك أن يجري الباحث دراسة عن رضا الموظفين في مؤسسة يعمل فيها، ثم يتجنب ذكر علاقته بالمؤسسة أو يصوغ أسئلة تقود المشاركين إلى إجابات إيجابية.

ويمثل مبدأ السرية حماية مباشرة للمشاركين، فالسرية تعني ألا يكشف الباحث هوية المشارك أو معلوماته الخاصة إلا في الحدود التي وافق عليها وبالطريقة التي لا تعرضه للضرر، وفي البحوث الإدارية قد تتعلق البيانات بأراء الموظفين في رؤسائهم، أو تقييمهم لبيئة العمل، أو انتقادهم للسياسات الداخلية؛ ولذلك قد يتعرض المشارك لضرر مهني إذا كشفت هويته، ويذكر لي أن الخصوصية تعني حق الفرد في التحكم بالمعلومات المتعلقة به، أما السرية فتعني حماية المعلومات الشخصية وتقييد طريقة ووقت كشفها للغير (Lee، 2022)، ومثال ذلك أن يرمز الباحث للمشاركين بأرقام بدلاً من الأسماء، وأن يحذف اسم المؤسسة إذا كان ذكرها قد يجعل المشاركين قابلين للتعرف.

أما الموافقة المستنيرة فتعني حصول الباحث على قبول حر وواع من المشاركين بعد تعريفهم بهدف الدراسة وإجراءاتها والمخاطر المحتملة وحقوقهم في الرفض أو الانسحاب، ويؤكد لي أن المشاركين يجب أن يتلقوا معلومات مناسبة عن غرض الدراسة وطريقتها وفوائدها ومخاطرها المحتملة وتضارب المصالح، وأن يكونوا قادرين على رفض المشاركة أو سحب الموافقة في أي وقت (Lee، 2022)، ومثال ذلك أن يضع الباحث في مقدمة الاستبانة نصاً يوضح أن المشاركة اختيارية، وأن البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط، وأن عدم الإجابة لن يترتب عليه أي ضرر، ولا تكون الموافقة صحيحة إذا حصل عليها الباحث بالضغط أو الإحراج أو إيهام المشاركين بأنهم ملزمون بالمشاركة.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

1. الانتحال العلمي

يعد الانتحال العلمي من أبرز القضايا الأخلاقية في البحث العلمي، وهو استخدام أفكار أو كلمات أو أعمال الآخرين من غير عزو واضح لصاحبها، ثم تقديمها كأنها عمل أصيل للباحث، وقد عرف لي الانتحال بأنه استخدام أفكار أو كلمات منشورة أو غير منشورة، أو أي ملكية فكرية للآخرين، دون نسبة أو إذن، وتقديمها كأنها جديدة وأصلية، وذكر أن له صوراً متعددة منها الانتحال المباشر، والانتحال الفسيفسائي، والانتحال الذاتي (Lee، 2022)، كما بينت بوقعدة وزغينة أن انتشار مصادر المعلومات الرقمية وسهولة النقل والاقتراس عبر الإنترنت ساهما في رفع نسبة السرقات العلمية، خاصة عندما يغيب الالتزام بالتوثيق والأمانة العلمية (بوقعدة وزغينة، 2024)، ومثال واقعي قريب من البيئة الجامعية أن ينسخ طالب فقرات من مقال إلكتروني ويغير بعض الكلمات دون الإشارة إلى المصدر، ثم يدرجها في تقريره، ومثال آخر أن يعيد الباحث نشر جزء من بحث سابق له في بحث جديد دون الإشارة إلى العمل الأول، فيوهم القارئ بوجود إنتاج جديد.

2. تزوير البيانات وتلفيق النتائج

أما تزوير البيانات فيقصد به اختلاق بيانات أو نتائج لم تحدث، أو تعديل البيانات والنتائج بطريقة تغير حقيقتها، ويميز زاكسيليك وزملاؤه بين التلفيق بوصفه اختراع بيانات أو نتائج لم يتم الحصول عليها، والتزوير بوصفه تغيير البيانات أو النتائج أو المعلومات البحثية من صورتها الأصلية إلى صورة مختلفة (Zhaksylyk et al., 2023)، خطورة هذا السلوك أنه ينتج معرفة كاذبة قد تبنى

عليها قرارات خاطئة، ففي بحث إداري مثلاً قد يخترع الباحث استجابات إضافية لرفع حجم العينة، أو يحذف إجابات مخالفة حتى تصبح العلاقة الإحصائية دالة، مثل هذا السلوك لا يخرق قاعدة شكلية، بل يضرب أساس الثقة في البحث ويضر بالمجتمع الذي قد يعتمد على نتائجه.

3. التحيز في البحث العلمي

ويمثل التحيز قضية أخلاقية ومنهجية في الوقت نفسه، وقد يظهر التحيز في اختيار عينة سهلة لكنها لا تمثل المجتمع، أو صياغة أسئلة تقود المشارك إلى إجابة معينة، أو تفسير النتائج بطريقة انتقائية، والباحث قد يقع في التحيز عمدًا عندما يحاول إثبات رأي سابق، أو دون قصد بسبب ضعف خبرته أو قربيه من موضوع الدراسة، ومن صور التحيز أن يدرس الباحث أثر نظام إداري جديد داخل مؤسسة، ثم يوزع الاستبانة فقط على الموظفين المؤيدين للإدارة، أو يضع في الاستبانة عبارات مثل: “إلى أي مدى أسهم النظام الجديد في تحسين الأداء بشكل واضح؟” فهذه الصياغة تفترض التحسن مسبقًا، وتؤكد مبادئ النزاهة أن الباحث يجب أن يراقب أثر توقعاته الخاصة وأن يترك البيانات تتحدث، لا أن يجعلها تابعة لرأيه.

4. انتهاك الخصوصية والسرية

وتعد انتهاكات الخصوصية من أكثر القضايا خطرًا في البحوث التي تجمع بيانات من الأفراد، فالبيانات قد لا تكون حساسة في ظاهرها، لكنها قد تصبح كذلك إذا جمعت مع معلومات أخرى، فذكر العمر، والقسم، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة في مؤسسة صغيرة قد يجعل هوية المشارك واضحة حتى لو لم يذكر اسمه، لذلك لا تكفي إزالة الاسم دائمًا، بل يجب تقدير إمكانية التعرف غير المباشر على المشارك، ويوضح لي أن حماية الخصوصية والسرية تقتضي وضع قيود على طريقة كشف المعلومات للغير، وأن بعض البيانات يمكن استخدامها بعد إخفاء الهوية بصورة مناسبة (Lee، 2022)، ومثال ذلك أن يكتفي الباحث بعرض النتائج في جداول إجمالية دون إظهار إجابات فردية، وأن يمتنع عن اقتباس تعليق نصي قد يكشف صاحبه بسبب صياغته أو موقعه الوظيفي.

5. تضارب المصالح

أما تضارب المصالح فينشأ عندما توجد علاقة مالية أو مهنية أو شخصية أو فكرية قد تؤثر في حكم الباحث أو المحكم أو المؤسسة، أو قد تبدو للآخرين مؤثرة حتى لو لم تؤثر فعليًا، وقد أبرزت دراسة ماكنكوش وهودسن فيتال أن عدم الإفصاح عن العلاقات والارتباطات بين المؤلفين والمحررين والمراجعين قد يقوض شفافية المراجعة العلمية ويتيح انتشار أبحاث منحازة (McIntosh & Hudson Vitale، 2023)، وفي البحث الإداري قد يحدث تضارب مصالح إذا كان الباحث موظفًا في المؤسسة محل الدراسة، أو ممولًا من جهة لها مصلحة في نتيجة معينة، أو مكلفًا بإنتاج تقرير يدعم قرارًا مسبقًا، والحل الأخلاقي لا يكون بالضرورة الامتناع عن البحث، بل بالإفصاح الواضح عن العلاقة، ووضع إجراءات تقلل أثرها، مثل إشراك باحث مستقل أو استخدام أدوات جمع بيانات مجهولة.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لا يكفي أن يملك الباحث نية حسنة؛ لأن الأخلاقيات تحتاج إلى قواعد مؤسسية وإجراءات واضحة تمنع الانتهاكات قبل وقوعها وتعالجها عند حدوثها، ومن أهم هذه القواعد دور لجان أخلاقيات البحث أو ما يعرف غالبًا بـ IRB، وهي جهات تراجع خطة البحث قبل التنفيذ للتأكد من سلامة الإجراءات واحترام حقوق المشاركين وتقليل المخاطر، ويذكر لي أن بروتوكول الدراسة يجب أن يقدم إلى لجنة أخلاقيات بحث مؤهلة قبل بدء الدراسة، وأن اللجنة يجب أن تكون محايدة وشفافة ولا يوجد بينها وبين الباحثين أو الجهات

الممولة تضارب مصالح، كما ينبغي أن تتابع البحث وتتلقى الإبلاغ عن المخالفات أو الأحداث السلبية (Lee، 2022)، وبذلك لا تكون اللجنة عقبة إدارية، بل ضماناً لحماية المشاركين وحماية الباحث والمؤسسة في الوقت نفسه.

تتضمن اللوائح الأخلاقية عادة عناصر متكررة، منها ضرورة الحصول على موافقة مستنيرة، وحماية السرية، وتحديد المخاطر والفوائد، وبيان طريقة تخزين البيانات ومن يطلع عليها، وتوضيح حقوق المشاركين، والإفصاح عن تضارب المصالح، وتشير مراجعة زاكسيليك وزملائه إلى أن المؤسسات البحثية يجب أن تضع بروتوكولات وإرشادات للممارسة الأخلاقية، وأن تراقب المشاريع البحثية، وعمليات المراجعة، ونشر النتائج، وأن تحمي حقوق المشاركين ومعايير تسجيل البيانات (Zhaksylyk et al., 2023)، وهذا يعني أن النزاهة ليست مسؤولية فردية فقط، بل مسؤولية مؤسسية تتطلب تدريباً، وآليات إبلاغ آمنة، وثقافة تشجع الصدق بدلاً من إخفاء الأخطاء.

وتبرز أهمية المعايير الدولية مثل APA في جانب التوثيق والكتابة العلمية، فأسلوب APA لا يقتصر على شكل قائمة المراجع، بل يساعد على بناء علاقة واضحة بين النص ومصادره، بحيث يعرف القارئ من أين جاءت الفكرة ومتى نشرت وكيف يمكن الرجوع إليها، وعندما يلتزم الباحث بالتوثيق داخل المتن بصيغة المؤلف والسنة، ثم يورد المرجع كاملاً في القائمة، فإنه يقلل احتمالات الانتحال ويعزز قابلية التحقق، كما أن قواعد الكتابة العلمية تشجع على الوضوح، وتجنب المبالغة، وعرض النتائج بموضوعية، ولذلك نص ملف التكليف على ضرورة استخدام نمط APA، وعدم قبول التقرير بلا مراجع، والتركيز على الأمثلة التطبيقية، لأن التوثيق ليس زينة شكلية بل جزء من الأمانة العلمية.

كما أن مواجهة السرقات العلمية تحتاج إلى منظومة متكاملة من الآليات التقنية والقانونية والأخلاقية، مثل تعزيز استخدام برمجيات كشف الانتحال في مراحل التكوين الجامعي، ونشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية، والتنسيق بين الأطراف المعنية، وتحسين التشريعات بما يتناسب مع تطورات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (بوقعدة وزغينة، 2024)، وهذا الطرح مهم لأن المشكلة لم تعد محصورة في النسخ التقليدي، بل أصبحت تشمل إعادة الصياغة الآلية، والاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي، وإنتاج نصوص تبدو أصلية لكنها لا تعكس جهداً علمياً حقيقياً، لذلك يجب ألا تستخدم أدوات التقنية بوصفها بديلاً عن وعي الباحث، بل بوصفها وسيلة مساعدة ضمن إطار أخلاقي واضح.

التطبيق العملي على موضوع بحث في مجال الإدارة

تناول البحث موضوع أثر بيئة العمل على الرضا الوظيفي لدى العاملين في مؤسسة خدمية، وقد تم اختيار هذا الموضوع لارتباطه المباشر بواقع العمل الإداري داخل المؤسسات، حيث تؤثر بيئة العمل في مستوى رضا العاملين، واستقرارهم، ودافعيتهم نحو أداء المهام، واعتمد البحث على استبانة موجهة إلى العاملين في المؤسسة، بهدف جمع آرائهم حول عناصر بيئة العمل، مثل ظروف العمل، أسلوب الإدارة، العلاقات بين الزملاء، وضوح المهام، وفرص الدعم والتقدير داخل المؤسسة.

ونظراً لأن البحث يتعامل مع موظفين داخل بيئة عمل حقيقية، فقد تم التعامل مع الجانب الأخلاقي بوصفه جزءاً أساسياً من خطوات البحث، وليس إجراءً شكلياً، فإجابات المشاركين قد تتضمن آراء نقدية حول الإدارة أو طبيعة العمل أو العلاقات التنظيمية، ولذلك روعي في جميع مراحل البحث الحفاظ على سرية المشاركين، وعدم تعريضهم لأي ضرر مهني أو اجتماعي نتيجة مشاركتهم.

اختيار الموضوع ومراجعة الدراسات السابقة

تم اختيار موضوع البحث بناءً على أهميته الإدارية، وعلى ارتباطه بمشكلة واقعية تتمثل في تأثير بيئة العمل على مستوى الرضا الوظيفي، ولم يتم عرض الموضوع على أنه جديد بصورة مطلقة، بل تم التعامل معه باعتباره امتداداً لدراسات سابقة تناولت بيئة

العمل والرضا الوظيفي في سياقات مختلفة، لذلك تمت مراجعة الأدبيات السابقة بأمانة علمية، من خلال عرض الأفكار والدراسات التي تدعم وجود علاقة بين بيئة العمل والرضا الوظيفي، مع عدم إهمال الدراسات أو الآراء التي تشير إلى اختلاف هذه العلاقة بحسب طبيعة المؤسسة أو ظروف العاملين.

كما تم الحرص على عدم المبالغة في صياغة الفجوة البحثية، فلم يدع البحث أن الموضوع لم يدرس من قبل، وإنما ركز على أهمية دراسته في بيئة مؤسسة خدمية محددة، ويعكس ذلك الالتزام بمبدأ الأمانة العلمية؛ لأن الباحث لم يستخدم الدراسات السابقة بطريقة انتقائية لخدمة نتيجة مسبقة، بل اعتمد عليها في بناء مشكلة البحث وتحديد اتجاهه بصورة موضوعية.

تصميم أداة البحث

تم إعداد الاستبانة بصورة تراعي الجوانب الأخلاقية والمنهجية في الوقت نفسه، فقد صيغت العبارات بلغة واضحة ومحايدة، حتى لا تدفع المشارك إلى إجابة معينة أو توحى له بوجود نتيجة مرغوبة، لذلك تجنب البحث العبارات الموجهة، مثل: “الإدارة تحسن بيئة العمل بشكل واضح”، واستبدلها بعبارات أكثر حياداً، مثل: “توفر بيئة العمل ظروفًا مناسبة لأداء المهام”، و“يسهم أسلوب التواصل داخل المؤسسة في دعم الرضا الوظيفي”.

كما تم تقليل الأسئلة التعريفية التي قد تكشف هوية المشاركين، خصوصاً أن البحث يطبق داخل مؤسسة محددة، فلم تتضمن الاستبانة الاسم، أو رقم الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو المسمى الوظيفي الدقيق، واستخدمت بدلاً من ذلك فئات عامة، مثل فئات سنوات الخبرة، وطبيعة العمل بصورة عامة، حتى لا يؤدي الجمع بين البيانات الشخصية إلى التعرف على المشارك بطريقة غير مباشرة، وقد ساعد ذلك في حماية خصوصية العاملين وتشجيعهم على الإجابة بصدق واطمئنان.

الموافقة المستنيرة للمشاركين

قبل بدء الإجابة عن الاستبانة، تضمنت المقدمة توضيحاً مختصراً لهدف البحث وطبيعة المشاركة فيه، وقد بينت المقدمة أن البحث يهدف إلى دراسة أثر بيئة العمل على الرضا الوظيفي، وأن المشاركة اختيارية بالكامل، وأن البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط، كما تم توضيح أن المشارك غير ملزم بالإجابة، وأن له الحق في عدم الاستمرار قبل إرسال الاستبانة دون أن يترتب على ذلك أي أثر سلبي.

وقد روعي في صياغة مقدمة الاستبانة أن تكون مفهومة ومباشرة، حتى يكون قرار المشاركة مبنياً على معرفة كافية بطبيعة البحث، وبذلك تحققت الموافقة المستنيرة من خلال إبلاغ المشاركين بالغرض من الدراسة، وطريقة استخدام البيانات، وضمان سرية الإجابات، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه لي بشأن ضرورة معرفة المشاركين لهدف الدراسة وطبيعتها وحقوقهم في القبول أو الرفض (Lee، 2022).

جمع البيانات وحماية المشاركين

تم جمع البيانات بطريقة لا تسمح بتحديد هوية المشاركين أو معرفة من شارك ومن امتنع عن المشاركة، ولم يتم تسليم الاستبانات إلى المسؤولين المباشرين داخل المؤسسة، حتى لا يشعر الموظفون بأن مشاركتهم مرتبطة بتقييمهم الوظيفي أو بعلاقتهم بالإدارة، كما لم تطلب أي معلومات تعريفية مباشرة من المشاركين، وتم التعامل مع الإجابات باعتبارها بيانات بحثية مجهولة.

وقد روعي كذلك ألا تستخدم موافقة الإدارة على تنفيذ البحث وسيلة ضغط على العاملين، لذلك تم التأكيد في مقدمة الاستبانة أن المشاركة طوعية، وأن عدم المشاركة لا يؤثر في وضع الموظف داخل المؤسسة، وأسهم هذا الإجراء في تقليل الخوف المهني لدى

المشاركين، خاصة أن بعض العبارات تتعلق بموضوعات قد تكون حساسة، مثل الرضا عن أسلوب الإدارة، وضوح المهام، وعدالة بيئة العمل.

تحليل البيانات بموضوعية

بعد جمع الاستبانات، تم التعامل مع جميع الإجابات وفق قواعد موحدة، فلم يتم استبعاد أي استبانة بسبب اختلاف إجاباتها مع توقعات الباحث، وإنما اقتصر الاستبعاد على الحالات المنهجية الواضحة، مثل الاستبانة غير المكتملة بدرجة تؤثر في صلاحيتها للتحليل، وتم تحليل البيانات كما وردت من المشاركين دون تعديل أو إضافة أو حذف بهدف الوصول إلى نتيجة معينة.

كما تم الالتزام بعرض النتائج كما ظهرت، سواء دعمت وجود علاقة قوية بين بيئة العمل والرضا الوظيفي أو أظهرت علاقة ضعيفة أو غير دالة، فالغرض من البحث لم يكن إثبات نتيجة محددة مسبقاً، وإنما الوصول إلى نتيجة قائمة على البيانات، وهذا يتفق مع مبدأ النزاهة البحثية الذي يفرض التلقيق أو التزوير أو إخفاء النتائج غير المرغوبة، كما أن اختلاق البيانات أو تغييرها أو إخفاء بعض النتائج من الممارسات التي تهدد موثوقية البحث العلمي. (Zhaksylyk et al., 2023)

كتابة النتائج وتوثيق المصادر

عند كتابة التقرير، تم عرض النتائج بصورة إجمالية دون الإشارة إلى إجابات فردية أو معلومات قد تكشف أصحابها، ولم يتم استخدام أي تعليق نصي من المشاركين يمكن أن يدل على صاحبه من خلال أسلوبه أو موقعه الوظيفي، كما تم تجنب صياغة النتائج بطريقة تحمل اتهاماً مباشراً للمؤسسة أو للإدارة، بل عرضت النتائج بلغة علمية محايدة تركز على المؤشرات العامة التي توصل إليها البحث.

وفي الجانب النظري، تم توثيق الأفكار المأخوذة من الدراسات السابقة داخل المتن بصيغة المؤلف والسنة، مع إدراج بيانات المراجع كاملة في قائمة المراجع، فعند الاستفادة من دراسة تتعلق بالسرقات العلمية أو الأمانة العلمية، تم توثيقها مثل: (بوقعدة وزغينة، 2024)، ولم يتم نقل أفكارها دون عزو، كما تم تجنب النسخ الحرفي إلا في أضيق الحدود، مع الاعتماد على إعادة الصياغة العلمية والتوثيق المناسب، ويعكس ذلك احترام حقوق الملكية الفكرية والالتزام بالأمانة العلمية في بناء الإطار النظري.

التعامل مع المخاطر الأخلاقية في البحث

ظهرت في البحث عدة مخاطر أخلاقية محتملة، أهمها احتمال خوف بعض الموظفين من أن تصل إجاباتهم إلى الإدارة، خاصة أن بعض الأسئلة تقيس الرضا عن بيئة العمل وأسلوب الإشراف، كما ظهر احتمال كشف هوية بعض المشاركين بطريقة غير مباشرة إذا تم جمع بيانات تعريفية تفصيلية، ولتجنب ذلك، تم الاكتفاء ببيانات عامة، وعرض النتائج في صورة مجمعة، وعدم تسليم أي بيانات فردية لأي طرف داخل المؤسسة.

كما تم التعامل مع احتمال تحيز الباحث من خلال الالتزام بأداة موحدة لجميع المشاركين، وتحليل الاستجابات وفق قواعد معلنة، وعدم تعديل النتائج بما يخدم توقعاً مسبقاً، وفي حال وجود علاقة مباشرة بين الباحث والمؤسسة، فقد تم الإفصاح عنها ضمن حدود الدراسة، حتى يكون القارئ على علم بالسياق الذي أجري فيه البحث، وبذلك تم تقليل أثر تضارب المصالح، وحماية استقلالية النتائج قدر الإمكان.

الخاتمة

يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل أساساً جوهرياً في بناء المعرفة العلمية الموثوقة، وليست مجرد قواعد شكلية تضاف إلى البحث في نهايته، فالبحث العلمي لا يكتسب قيمته من موضوعه أو أدواته فقط، بل من مدى التزام الباحث بالأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق المشاركين، وحماية خصوصيتهم، وتوثيق المصادر التي اعتمد عليها، وكلما كان الباحث أكثر التزاماً بهذه المبادئ، كانت نتائج بحثه أكثر مصداقية وقابلية للاعتماد عليها في خدمة المجتمع والمؤسسات الأكاديمية والمهنية.

وقد تبين أن أخلاقيات البحث العلمي ترتبط بجميع مراحل البحث، ابتداءً من اختيار المشكلة البحثية وصياغة أهدافها، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها، كما أن القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث، مثل لجان أخلاقيات البحث والمعايير الأكاديمية في التوثيق والنشر، تؤدي دوراً مهماً في ضبط العملية البحثية وتقليل الممارسات غير الأخلاقية، غير أن وجود هذه القواعد وحده لا يكفي ما لم يصاحبه وعي ذاتي لدى الباحث والتزام حقيقي بقيم الصدق والمسؤولية العلمية.

وبناءً على ما سبق، توصل التقرير إلى النتائج الآتية:

1. أن أخلاقيات البحث العلمي تعد شرطاً أساسياً لجودة البحث ومصداقيته، وليست عنصراً ثانوياً أو إجراءً شكلياً.
2. أن الأمانة العلمية من أهم المبادئ الأخلاقية في البحث؛ لأنها تحمي حقوق الباحثين والمؤلفين، وتمنع الانتحال والسرقات العلمية.
3. أن النزاهة والموضوعية تساعدان الباحث على التعامل مع البيانات كما هي، دون تلاعب أو انتقاء للنتائج التي توافق توقعاته فقط.
4. أن القضايا الأخلاقية في البحث العلمي لا تقتصر على الانتحال، بل تشمل تزوير البيانات، والتلفيق، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح.
5. أن التطور الرقمي وسهولة الوصول إلى المصادر الإلكترونية زادا من احتمالات الوقوع في السرقات العلمية وضعف التوثيق.
6. أن حماية المشاركين في البحوث الميدانية تتطلب الحصول على موافقة مستنيرة، وضمان السرية، وعدم جمع بيانات تعريفية غير ضرورية.
7. أن عرض النتائج بصورة إجمالية وعدم إظهار الإجابات الفردية يسهمان في حماية المشاركين، خاصة في البحوث التي تطبق داخل مؤسسات عمل محددة.
8. أن التطبيق العملي للأخلاقيات في بحث أثر بيئة العمل على الرضا الوظيفي يوضح أن الأخلاقيات تبدأ من اختيار الموضوع وتصميم الأداة، ولا تنحصر في مرحلة كتابة التقرير فقط.
9. أن لجان أخلاقيات البحث والمعايير الأكاديمية في التوثيق والنشر تمثل أدوات مهمة لتنظيم البحث العلمي والحد من الممارسات غير الأخلاقية.

1. ضرورة تعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الجامعات وطلاب الدراسات العليا، من خلال إدراج موضوعات الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة ضمن المقررات والبرامج التدريبية.
2. إلزام الباحثين بتوثيق جميع المصادر التي يستفيدون منها داخل المتن وفي قائمة المراجع، وفق أسلوب علمي واضح مثل APA، وذلك للحد من الانتحال العلمي وحماية حقوق الملكية الفكرية.
3. تفعيل دور المشرفين الأكاديميين في متابعة التزام الطلاب والباحثين بأخلاقيات البحث، وعدم الاكتفاء بتقييم الجانب الشكلي أو المنهجي للبحث فقط.
4. استخدام برامج كشف التشابه والانتحال العلمي قبل قبول البحوث أو مناقشتها، مع عدم الاعتماد عليها وحدها، بل يجب أن يصاحبها وعي أخلاقي لدى الباحث بأهمية الأمانة العلمية.
5. ضرورة تدريب الباحثين على صياغة أدوات البحث بطريقة محايدة، وتجنب الأسئلة الموجهة أو التي قد تكشف هوية المشاركين أو تسبب لهم حرجاً أو ضرراً.
6. التأكيد على الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين قبل جمع البيانات، بحيث يعرف المشاركون هدف البحث، وطبيعة مشاركته، وطريقة استخدام البيانات، وحقه في الرفض أو الانسحاب.
7. حماية خصوصية المشاركين في البحوث الميدانية، من خلال عدم جمع بيانات تعريفية غير ضرورية، وحفظ البيانات في ملفات آمنة، وعرض النتائج بصورة إجمالية لا تكشف هوية الأفراد.
8. إلزام الباحث بالإفصاح عن أي تضارب مصالح محتمل، سواء كان مالياً أو مهنيًا أو شخصيًا، خاصة إذا كان البحث يطبق داخل مؤسسة يرتبط بها الباحث أو الجهة الداعمة للدراسة.
9. تفعيل دور لجان أخلاقيات البحث في الجامعات ومراكز البحث العلمي، بحيث تراجع الخطط البحثية التي تتعامل مع مشاركون أو بيانات حساسة قبل البدء في التطبيق الميداني.
10. توجيه الباحثين إلى عرض النتائج كما ظهرت دون تعديل أو إخفاء، حتى إذا كانت النتائج لا توافق توقعات الباحث أو لا تدعم فرضياته، لأن احترام البيانات يعد من أهم صور النزاهة البحثية.
11. نشر أدلة إرشادية مبسطة داخل الجامعات توضح للطلاب والباحثين أمثلة عملية على الانتحال، والتزوير، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وطريقة تجنب هذه الممارسات.

المراجع والمصادر

1. بناني، شهرزاد. (2020). الأمانة العلمية بين الترسيخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية. دراسات معاصرة، 4(1)، 22-32.
2. بوقعدة، إحسان، وزغينة، نوال. (2024). آليات الحماية من السرقات العلمية في البحث العلمي بين التكنولوجيا والتشريع والأخلاقيات. دفاتر المخبر، 19(2)، 130-148.
3. صميلي، فاطمة بنت طاهر بن طاهر. (2024). أخلاقيات البحث العلمي في ضوء توافر معايير النزاهة الأكاديمية: رؤية منهجية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، 7، 875-925.
4. Lee, H. S. (2022). Ethical issues in clinical research and publication. *Kosin Medical Journal*, 37(4), 278–282. <https://doi.org/10.7180/kmj.22.132>
5. McIntosh, L. D., & Hudson Vitale, C. (2023). *Safeguarding scientific integrity: Examining manipulation in the peer review process*. arXiv. <https://arxiv.org/abs/2308.04297>
6. Zhaksylyk, A., Zimba, O., Yessirkepov, M., & Kocyigit, B. F. (2023). Research integrity: Where we are and where we are heading. *Journal of Korean Medical Science*, 38(47), e405. <https://doi.org/10.3346/jkms.2023.38.e405>